مقوّمات وتحديات التصنيع في العالم العربي
لمحة في ظل الأزمات والصدمات المستحدثة

د. مدحت نافع
رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للسبائك
مستشار وزير التموين

لطالما كان قطاع التصنيع ذا أهمية بالغة للاستدامة الاقتصادية للدول وتعزيز القدرة التنافسية، وهو مساهم رئيس في الاقتصاد العالمي، حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة التصنيعية ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٢١)[1]. إلى جانب أهمية التصنيع لتحقيق النمو الاقتصادي، تعتبر قاعدة التصنيع الفعّالة ذات أهمية استراتيجية للتنمية الوطنية. يتميز التصنيع بعلاقة شديدة الترابط بالبنية التحتية، وسلاسل التوريد، والشبكات اللوجستية، وأسواق العمل، ويخلق روابط إنتاج داخل الاقتصاد الوطني، مولداً وفورات اقتصادية إيجابية عدة.

تتعدد تداعيات قطاع التصنيع على الاقتصاد الكلي، فالتصنيع محفز للأنشطة الاقتصادية الأخرى حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الصناعي إلى زيادة الطلب على السلع الوسيطة التي تنتجها مختلف القطاعات. ويعد قطاع التصنيع أيضًا مصدرًا للنقد الأجنبي من خلال الصادرات. كذلك يتطلب تطوير هذا القطاع استثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري، والتي من المحتمل أن يكون لها آثار إيجابية على القدرة التنافسية للاقتصاد.

قطاع التصنيع في ظل الأزمات

أظهرت أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-١٩ أن التصنيع لا يزال العمود الفقري لاقتصادات الدول. ومع ذلك، فإنه يُظهر أيضًا ضعف أنظمة الإنتاج أمام الصدمات المفاجئة. من الأهمية بمكان فهم كيفية تأثير الوباء على القطاع الصناعي وآفاق

مستقبل التصنيع، حيث بدأت الاقتصادات في الانتعاش والتعافي. لا تزال أوجه عدم المساواة العالمية، بما في ذلك عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، وعدم المساواة في توفير اللقاحات والفجوة الرقمية، دون معالجة إلى حد كبير.

يساهم تقرير التنمية الصناعية ٢٠٢٢ [٢] في إثراء ذلك الطرح، من خلال تقديم أدلة على مستوى الدولة والصناعة والشركات لتوثيق التأثيرات المختلفة للأزمة، ومن خلال دراسة عوامل المرونة والضعف في تلك السياقات نفسها. الاستخلاص الأبرز لهذا التقرير يكمن في أن القدرات الصناعية ذات أهمية أساسية للصمود والتعافي.

لا يولد القطاع الصناعي فرص العمل والدخل خلال الوباء فحسب، فقد وفّر القطاع الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية للسكان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المنتجات الغذائية والمعدات الطبية والمنتجات الدوائية. وبالتالي، سيتطلب الاستعداد للمستقبل أن تعزز الدول في جميع أنحاء العالم قدراتها التصنيعية والرقمية، وتشجع التعلّم المتبادل وتبادل المعرفة.

في الاقتصادات النامية على وجه الخصوص، يجب على الحكومات وقادة الأعمال السعي لتعزيز تطوير قدرات الإنتاج المحلي لضمان المرونة على المدى الطويل في مشهد صناعي عالمي سريع التغير. لإعادة البناء بشكل أفضل، تحتاج الدول أيضًا إلى تسريع التحول إلى قطاع صناعي أخضر، بحيث تصبح الاستدامة البيئية والشمول الاجتماعي مكونين رئيسين للسياسات الصناعية في مرحلة ما بعد الجائحة. يجب على الدول تعميم حلول الطاقة المستدامة وكفاءة الطاقة والإنتاج الأنظف في تخطيط التنمية الصناعية.

يوضّح الشكل التالى، الوارد بالتقرير المشار إليه، أن الاقتصادات الصناعية أقل تأثرا من الاقتصادات النامية والناشئة، حيث تقدّر خسارة الإنتاج بحلول العام ٢٠٢١ في الاقتصادات الصناعية بنسبة ٣,٩٪ وبنحو ٧,٧٪ في الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة، مقارنة مع تقديرات ما قبل الجائحة. ويبدو التفاوت واضحاً بين الآثار داخل مجموعة الدول الأخيرة حيث يتراوح نطاق الخسائر بين ١٣,٨٪ في الدول الجزرية الصغيرة و١,٤٪ في الصين.

ويتضح من ذلك أن القدرات الصناعية لمجموعة الدول المتقدمة ولدولة ناشئة

ولكنها متطورة صناعياً مثل الصين، حالت دون تعرّضها للضرر الأكبر من الصدمة الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.

شكل (١)

خسائر الإنتاج المقدرة عام ٢٠٢١ بسبب جائحة كوفيد-١٩

عبر المجموعات الاقتصادية

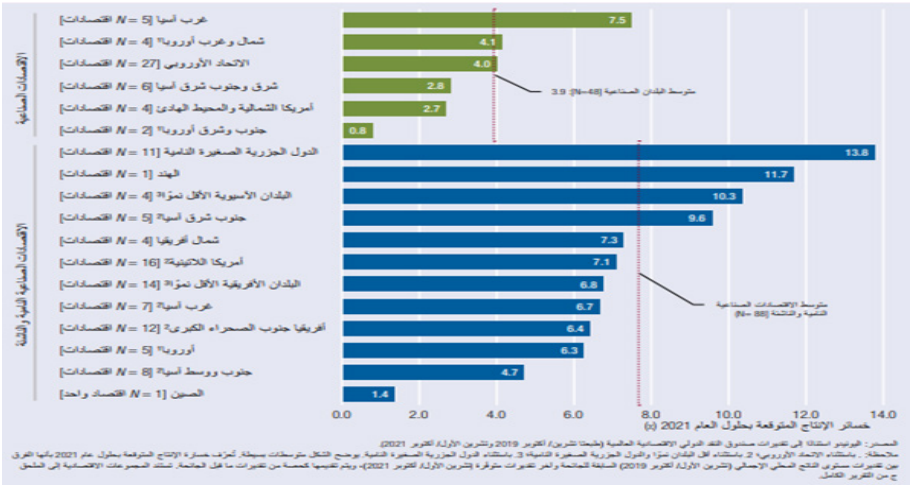

توطين صناعة التكنولوجيا قاطرة التصنيع في الوطن العربي

توصّلت دراسة حديثة من استراتيجي آند ميدل إيست (التي تعد جزءًا من شركة الاستشارات العالمية برايس ووترهاوس كوبر PwC)[٣] إلى أن توطين صناعة المنتجات عالية التقنية يوفّر فرصة اقتصادية بقيمة ١٢٥ مليار دولار لدول الشرق الأوسط. حيث من المتوقع أن تؤدي ثلاثة مجالات أساسية للمنتجات - المواد المتقدمة والمكونات المتقدمة والمنتجات المتقدمة - إلى دفع الاستثمارات والنمو الاقتصادي والتنويع. وأضافت الدراسة، أن ثلاثة منتجات تحديداً (هي: أشباه الموصلات وأجهزة الاستشعار والروبوتات للاستخدام الصناعي أو للأغراض العامة) يمكن أن توفر عائدات تقدر بنحو ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥. لقد ألقت جائحة كوفيد -١٩ الضوء بشكل حاد على قابلية التعرض لاضطرابات سلسلة

التوريـد وشـككت في قـدرة المنطقـة عـلى الصمـود. ولذلـك، فـإن توطـين التكنولوجيـا والرقمنـة أمـر حيـوي لأنهـما يؤمنـان توريـد قطـع الغيـار والمنتجـات التـي تعـد جـزءًا لا يتجـزأ مـن النشـاط الاقتصـادي والتجـاري. تكثـف اقتصـادات الـشرق الأوسـط جهودهـا لتصبـح لاعبًـا رئيسًـا في المشـهد التكنولوجـي العالمـي، مـع إطـلاق العديـد مـن المبـادرات.

لـدى دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة (عـلى سـبيل المثـال) خطـة الصناعـة ٤,٠، والتـي تهـدف إلى تعزيـز الإنتاجيـة وتطويـر المنتجـات المبتكـرة، وزيـادة التصنيـع بنسـبة ٣٠٪ وإضافـة ٢٥ مليـار درهـم (٦,٨ مليـار دولار) إلى اقتصـاد الدولـة بحلـول عـام ٢٠٣١. كـما تعمـل المملكـة العربيـة السـعودية، أكـبر اقتصـاد في العـالم العـربي، حاليًـا عـلى تطويـر مـشروع نيـوم، المدينـة الضخمـة التـي تبلـغ تكلفتهـا ٥٠٠ مليـار دولار والتـي سـتدعمها التقنيـات الذكيـة. كـما أن كلا البلديـن يسـتثمران بشـكل كبـير في شركات التكنولوجيـا والخدمـات لتعزيـز واسـتكمال أجنداتهـما. وتنشـأ في مـصر مناطـق اقتصاديـة تصنيعيـة متخصصـة، مثـل المنطقـة الاقتصاديـة بقنـاة السـويس ومنطقـة جـرزا بالجيـزة وغيرهـما مـن مناطـق اقتصاديـة تهـدف إلى توسـيع وتعميـق قاعـدة التصنيـع.

وفقـاً للدراسـة المشـار إليهـا، فـإن حكومـات الـشرق الأوسـط التـي تسـعى إلى التنويـع والتوطـين الاقتصـادي بحاجـة إلى إدراك أن بصمـة التصنيـع التكنولوجـي هـي الركيـزة الأساسـية للتنميـة الصناعيـة. وقـد يصـل سـوق الروبوتـات الصناعيـة والخدميـة ومنتجـات إنترنـت الأشـياء في المنطقـة إلى مـا قيمتـه ٤ مليـارات دولار و ١,٥ مليـار دولار عـلى التـوالي بحلـول عـام ٢٠٢٥.

اتجاهات إنتاجية العمل في المنطقة العربية

ويقـدم تقريـر حديـث لمنظمـة العمـل الدوليـة (ILO)[٤] التحليـل الأكـثر شـمولاً لبيانـات واتجاهـات إنتاجيـة العمـل في منطقـة الـدول العربيـة منـذ خمسـينات القـرن المـاضي وحتـى الآن. يحلـل التقريـر، الـذي أعـده المكتـب الإقليمـي للـدول العربيـة التابـع لمنظمـة العمـل الدوليـة ومكتـب أنشـطة أصحـاب العمـل التابـع لمنظمـة العمـل الدوليـة، العوائـق الرئيسـة التـي تحـول دون نمـو الإنتاجيـة في المنطقـة العربيـة، ويقـدم توصيـات لزيـادة الإنتاجيـة لتحقيـق انتعـاش اقتصـادي وتوظيـف سريـع.

قـام عـدد مـن الباحثـين مـن أربـع قـارات بتكويـن مجموعـة البحـث التـي أعـدت

التقريـر بعنـوان نمـو الإنتاجيـة والتنويـع والتغيـر الهيـكلي في الـدول العربيـة. تغطـي الدراسـة منطقـة الـدول العربيـة في الخليـج والـشرق الأوسـط، وتشـمل الأردن والبحريـن والعـراق والكويـت ولبنـان والأراضي الفلسـطينية المحتلـة وعـمان وقطـر والمملكـة العربيـة السـعودية وسـوريا والإمـارات العربيـة المتحـدة واليمـن.

قالـت منظمـة العمـل الدوليـة: «إن إعـلان الذكـرى المئويـة لمنظمـة العمـل الدوليـة بشـأن مسـتقبل العمـل يؤكـد عـلى الحاجـة إلى تشـكيل مسـتقبل العمـل بتوظيـف كامـل ومنتِـج ومنتقـى بحريـة، ويحـدد الإنتاجيـة باعتبارهـا حجـر الزاويـة لتحقيـق نهـج محـوره الإنسـان في مسـتقبل العمـل».

وخلـص التقريـر إلى أنـه بعـد ثلاثـة عقـود مـن أداء النمـو الجيـد بعـد اكتشـاف النفـط في أوائـل الخمسـينات مـن القـرن المـاضي، تراجعـت إنتاجيـة العمالـة منـذ الثمانينـات في الاقتصـادات العربيـة بشـكل عـام، وفي اقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي بشـكل خـاص. وجـد التقريـر انخفاضًـا سريعًـا في الإنتاجيـة عـلى مـدى العقديـن الماضيـن.

بالمقارنـة مـع المناطـق الأخـرى، فـإن منطقـة الـدول العربيـة هـي الآن الأسـوأ أداءً عـلى مسـتوى العـالم مـن حيـث نمـو الإنتاجيـة. وجـد التقريـر أنـه بـين عامـي ٢٠١٠ و٢٠١٩، انخفـض نمـو الإنتاجيـة في دول مجلـس التعـاون الخليجـي بنسـبة ٠,٨٪، وفي الـدول غـير الخليجيـة بنسـبة ١,٥٪. أمـا في الـدول الناشـئة والناميـة في مناطـق أخـرى، فقـد ارتفـع، عـلى سـبيل المقارنـة، بمتوسـط ٣,١٪ خـلال نفـس الفـترة، بينـما ارتفـع في الاقتصـادات المتقدمـة بنسـبة ١٪، وسـجل المتوسـط العالمـي زيـادة بنسـبة ٢,١٪.

تتمثـل الأسـباب الرئيسـة وراء اتجاهـات التراجـع في منطقـة الـدول العربيـة في الافتقـار إلى التنويـع الاقتصـادي، مـع الاعتـماد عـلى قطاعـات منخفضـة الإنتاجيـة، وعـدم القـدرة عـلى اسـتثمار المكاسـب الماليـة في تعزيـز نمـو الإنتاجيـة، وقلـة الاسـتثمار في تنميـة مهـارات القـوى العاملـة لمقابلـة احتياجـات سـوق العمـل.

ويعتـبر التحـول في النشـاط الاقتصـادي مـن الزراعـة إلى التصنيـع مصـدرًا رئيسـاً لزيـادة الإنتاجيـة في الاقتصـادات الناشـئة. وأوضـح أحـد خـبراء المنظمـة، أن التقريـر يوضّـح أن معظـم الـدول العربيـة مـرّت بمرحلـة «تراجـع التصنيـع» في وقـت مبكّـر، وبالتـالي فهـي تفتقـر حاليًـا إلى قطـاع تصنيـع قـوي.

ركـزت الاسـتراتيجيات الاقتصاديـة في معظـم دول المنطقـة عـلى قطاعـات الخدمـات ذات القيمـة المضافـة المنخفضـة، أو عـلى القطاعـات الماليـة والإنشـاء والتعمـير. وقـد أدى ذلـك إلى إعاقـة نمـو الإنتاجيـة، حيـث أن الخدمـات أقـل كثافـة في رأس المـال، وأقـل انفتاحًـا عـلى المنافسـة الدوليـة، مـما يـضر بالنمـو الاقتصـادي والإنتاجـي ويـؤدي إلى زيـادة العمالـة غـير الرسـمية.

وحـدد التقريـر المعـدلات التـي يمثـل بهـا قطـاع الصناعـات التحويليـة الناتـج المحـلي الإجـمالي في المنطقـة. وهـي منخفضـة للغايـة في لبنـان (تمثـل ٣,١٪ مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في عـام ٢٠٢٠ مقارنـة بـ ٨,٣٪ في عـام ٢٠٠٨)، والعـراق (٣٪ في عـام ٢٠٢٠ وتبقى ثابتـة عـلى مـدار العشريـن عامًـا الماضيـة)، والكويـت (٦٪ في عـام ٢٠٢٠، وهـي ثابتـة بالمثـل عـلى مـدار العشريـن عامًـا الماضيـة).

مسـاهمة الصناعـة التحويليـة في الناتـج المحـلي الإجـمالي منخفضـة نسـبيًا في قطـر وعـمان (كلاهـما ٧٪ في عـام ٢٠٢٠)، ومتوسـطة في المملكـة العربيـة السـعودية (١٣٪ لكنهـا في تزايـد)، ومرتفعـة نسـبيًا في الأردن (١٧٪ مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في عـام ٢٠٢٠ ولكنهـا تتجـه إلى الانخفـاض حيـث مثلـت ٢١,٢٪ مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي عـام ٢٠٠٨). في سـوريا، كانـت تبلـغ ١٥٪ مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي قبـل النـزاع الـذي بـدأ في عـام ٢٠١١، عـلى الرغـم مـن عـدم توفـر بيانـات حاليـة.

بالمقارنـة مـع الـدول في المناطـق الأخـرى، بلغـت مسـاهمة التصنيـع في الناتـج المحـلي الإجـمالي في عـام ٢٠٢٠ مـا نسـبته ٢٧,٤٪ في كوريـا الجنوبيـة، و٢٥٪ في تايلانـد، و١٥٪ في رومانيـا، و١٤,٨٪ في إيطاليـا، و١٢٪ في بـيرو، و١٨٪ في ألمانيـا.

بالنسـبة للتوجّـه نحـو التصديـر، فـإن التقـدم التكنولوجـي يعـد عنـصراً هامـاً لضـمان التنافسـية. في نظريـة النمـو النيوكلاسـيكية، يتـم تحديـد معـدل نمـو الإنتـاج مـن خـلال التغـيرات في رأس المـال المـادي والعمالـة وإنتاجيـة العامـل الـكلي . TFP إنتاجيـة العامـل الـكلي إذن هـي جـزء مـن نمـو الإنتـاج يعـزى إلى التقـدم التكنولوجـي.

نظـرًا لأهميتهـا في قطـاع التصنيـع في مجـال تعزيـز نمـو الإنتـاج، فقـد عكفـت دراسـات حديثـة عـلى بحـث الإنتـاج الـكلي عـلى مسـتوى الـشركات والصناعـة بـين دول الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا.

شكل (٢)

نمو إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج خلال ١٩٩٠-٢٠

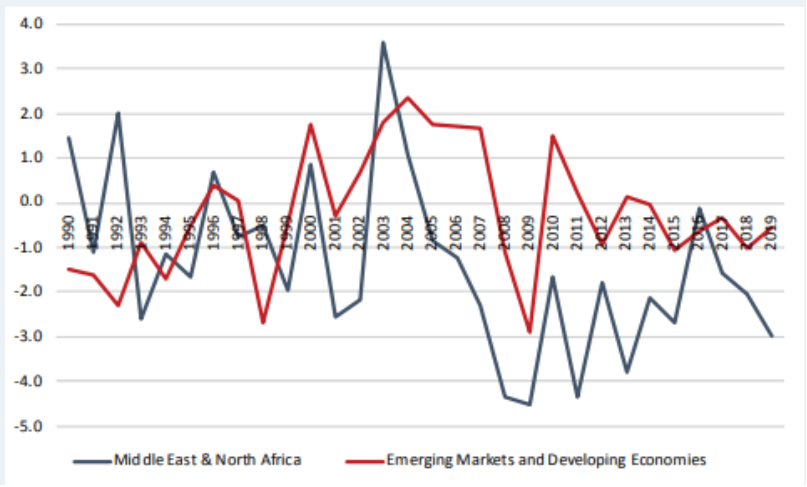

المصدر: Productivity growth, structural transformation and diversification in the Arab States, Beirut, 2022. Available at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---act_emp/documents/publication/wcms_601276.pdf (Accessed: November 15, 2022).

رأي قادة الأعمال في عوائق تنمية المشروعات الإنتاجية

توظف الشركات الصغيرة والمتوسطة ٩٧٪ من العاملين في المنطقة (مقارنة بنسبة ٧٠٪ على مستوى العالم). وقد حدد قادة الأعمال الإقليميون الذين شملهم استطلاع للرأي [٥] العوائق التي تحول دون نمو الإنتاجية الناشئة عن بيئات العمل المعيبة. تضمّنت التحديات عدم الاستقرار السياسي، والافتقار إلى الوصول إلى الائتمان

للاستثمار ورأس المال العامل، والنظم الضريبية، وصعوبة الوصول إلى الكهرباء - مع كون هذا الأخير يشكل أحد أهم الاهتمامات في الدول غير الخليجية.

أشار قادة الأعمال أيضًا إلى حجم السوق غير المناسب. مع وصول صادرات المنطقة إلى ثلث إمكاناتها فقط، يقدر التقرير أن تعزيز التكامل الإقليمي عن طريق إزالة الحواجز التجارية وإنشاء مناطق سوق مشتركة يمكن أن يزيد من إمكانات التصدير في المنطقة بشكل كبير.

أبرز توصيات منظمة العمل للتغلب على تحديات التصنيع

وقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم التحديات الحالية في المنطقة، بما في ذلك ضعف المؤسسات العامة وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاقتصادات غير المتنوعة ومعدلات البطالة المرتفعة.

ويؤكد تقرير منظمة العمل على أن الأولوية الأكثر إلحاحًا الآن هي تركيز الاستراتيجيات الاقتصادية على التنويع في الدول المعتمدة على النفط، والتركيز على التغيير الهيكلي الأوسع في الدول غير النفطية. ويوصي بتحقيق ذلك من خلال عملية خصخصة مدارة بشكل جيد، للابتعاد عن النظم الاقتصادية الريعية في المنطقة التي تلبي بشكل أساسي السكان ذوي الدخل المرتفع، ومن خلال تصميم وتنفيذ سياسات التنمية الصناعية والإنتاجية.

التوصية الثانية ذات الأولوية هي تحسين الاستثمار في المهارات والتعليم مع سياسات التنمية الصناعية والإنتاجية الوطنية، والتأكد من أن أنظمة التعليم تواكب احتياجات سوق العمل المستقبلية.

قطاع التصنيع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: لمحة موجزة

وفقًا لقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي، ارتفعت القيمة المضافة لقطاع التصنيع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٧,٦٪ في عام ١٩٧٥ إلى ١١,٧٣٪ في عام ١٩٨٨. ثم انخفضت بعد ذلك بشكل مطرد إلى أدنى مستوى بلغ ١٠,٨٥٪ في عام ١٩٩٣، ولكن تجاوزت الذروة إلى ١٥,٤٦٪ في عام ٢٠٠١.

هذه النسبة آخذة في التراجع منذ عام ٢٠٠١ ووصلت إلى ١٢,٣٧٪ في عام ٢٠٢٠.

وهـي أقـل مـن المتوسـط العالمـي (١٦,٥١٪) وهـي متخلفـة عـن شرق آسـيا والمحيـط الهـادئ (٢٣,١٦٪) وجنـوب آسـيا (١٣,٢٨٪) ودول أمريـكا اللاتينيـة ومنطقـة البحـر الكاريبـي (١٣,٠٦٪).

الـدول الثـلاث في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا التـي تمتلـك أعـلى متوسـط خـلال الفـترة مـن ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ هـي مـصر والأردن والمغـرب. عـلاوة عـلى ذلـك، كانـت نسـبة العمالـة في قطـاع التصنيـع إلى إجـمالي العمالـة في الدولـة، هـي الأعـلى في كل مـن تونـس (١٢٪) والبحريـن (١٣٪) خـلال العقديـن الماضيـين.

أخـيرًا واسـتنادًا إلى أرقـام عـام ٢٠٢٠، تمتلـك منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا أقـل نسـبة مـن الصـادرات المصنعـة إلى إجـمالي الصـادرات السـلعية (٢٣,٤٢٪) مقارنـة بجميـع المناطـق الجغرافيـة الأخـرى! [٦]

التصنيع في الدول العربية شمال أفريقيا

تشـهد الـدول العربيـة شـمال إفريقيـا نمـوًا مطـردًا كمنطقـة صناعيـة توفـر فرصًـا كبـيرة للمسـتثمرين؛ فالجـودة الهندسـية عاليـة، وتكاليـف العمالـة أقـل مـما هـي عليـه في منطقتـي أمريـكا الشـمالية وأوروبـا، ويمكـن للـشركات الاسـتفادة مـن القـرب الجغـرافي للمنطقـة مـع أسـواق الاتحـاد الأوروبي والـشرق الأوسـط. وقـد افتتحـت العديـد مـن الـشركات الكـبرى في مجـالات صناعـة السـيارات والطـيران والإلكترونيـات والمنسـوجات... مصانـع أو تبحـث عـن موردين جـدد لهـا في شـمال إفريقيـا.

عـلى الرغـم مـن موقعهـا الجغـرافي واللوجسـتي المتميـز، مـع قربهـا مـن أسـواق أوروبـا والـشرق الأوسـط، لم يتـم الاعـتراف بشـمال إفريقيـا بشـكل كامـل كمركـز إنتـاج. ومـع ذلـك، فمـع تقـدم الـدول الآسـيوية في سلسـلة القيمـة، وتقديـم خدمـات تصنيـع أكـثر تطـوراً، تتزايـد الحاجـة إلى وحـدات إنتـاج جديـدة كثيفـة العمالـة ومنخفضـة التكلفـة نسـبياً، مـما يفتـح الفـرص أمـام دول شـمال إفريقيـا. يُعتقـد أن المنطقـة هـي المركـز التصنيعـي التـالي في العـالم، مـع إمكانيـة اسـتيعاب بعـض وظائـف التصنيـع كثيفـة العمالـة التـي تبلـغ مليـون أو نحـو ذلـك، والتـي سـتترك الصـين بحلـول نهايـة العقـد.

عـلاوة عـلى ذلـك، تسـببت مخـاوف سلسـلة التوريـد التـي أثارتهـا جائحـة كوفيـد-١٩ والحـرب في أوكرانيـا في قيـام العديـد مـن الـدول بتحويـل تركيزهـا نحـو توسـيع قواعـد

التصنيع، وتقليل الاعتماد على منطقة واحدة. بالإضافة إلى ذلك، تعد الصين وروسيا وتركيا والعديد من دول الخليج العربي وعدد من دول الاتحاد الأوروبي من بين تلك الدول التي تنمي أعمالها الاقتصادية في شمال إفريقيا.

وقد نقل الاتحاد الأوروبي بالفعل الكثير من إنتاجه داخل آسيا وبعض دول أوروبا الشرقية إلى شمال إفريقيا كخطوة تالية في خطة توسيع الإنتاج. صناعة السيارات، هي مجرد قطاع واحد يفكر بجدية في نقل بعض الإنتاج من رومانيا وبلغاريا والبلقان إلى شمال إفريقيا، ليس فقط لأسباب تتعلق بالتكلفة، ولكن أيضًا لاستقرار القوى العاملة. كما تسارعت وتيرة الاستثمار في شمال إفريقيا من صناعات الطيران والإلكترونيات والمنسوجات في السنوات الأخيرة.

الصناعات الرئيسة في شمال إفريقيا

في حين أن الجزائر ومصر والمغرب وتونس جزء من نفس المنطقة، فإن لها ملامحاً اقتصادية متباينة بشكل ملحوظ. تُعرف الجزائر عادةً بأنها دولة منتجة للنفط، في حين أن مصر والمغرب وتونس لديها عادةً اقتصادات أكثر تنوعًا مع صناعة المنسوجات والسيارات وإنتاج الغذاء من بين صناعاتها ذات التاريخ الطويل. وقد دفع ارتفاع أسعار السلع الأساسية الجزائر إلى وضع تمكنت فيه من البدء في تنويع اقتصادها في الصناعات الثقيلة، وجذب صناعة استثمارات في صناعتي الطيران والسيارات، وبدرجة أقل، الصناعات الدوائية. وتعد مصر مركزًا صناعيًا أكثر رسوخًا، حيث يمثل التصنيع ربع إجمالي الناتج المحلي على الأقل. وتشمل الصادرات الرئيسية الوقود المعدني، والأحجار الكريمة، والمعادن النفيسة، والبلاستيك، والمعدات الكهربائية، والمنتجات الغذائية. ويعتمد كل من المغرب وتونس على قطاعات معينة مثل الملابس والمنسوجات والسلع الكيماوية وقطع غيار السيارات - وكلها تعتمد على المدخلات المستوردة.

تشمل قطاعات التصنيع التي يبدو أنها ستنمو عبر شمال إفريقيا كلاً من المنسوجات (التي تستفيد من اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والمغرب والولايات المتحدة)، والسيارات (وتستفيد من العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة والاتفاقيات الثنائية البينية الإقليمية)، والطيران (الاستفادة من منصات التجميع

الصناعـي، خاصـة في المغـرب وتونـس). تتمتـع كل هـذه الصناعـات بميـزة كبـيرة مـن وفـرة المناطـق الغنيـة بالمـوارد الطبيعيـة، والتـي تتيـح للعديـد مـن هـذه الصناعـات التوسّـع وتطويـر أنشـطتها.

مزايا التصنيع في شمال إفريقيا

تقـدم شـمال إفريقيـا العديـد مـن المزايـا كمنطقـة تصنيـع، بمـا في ذلـك قـوة عاملـة منخفضـة التكلفـة، بالإضافـة إلى توافـر المهندسـين المهـرة والتحسـينات المسـتمرة في البنيـة التحتيـة الضريبيـة للمصدريـن. العوامـل الأخـرى التـي تسـاعد عـلى المسـاهمة في انخفـاض تكلفـة ممارسـة الأعـمال التجاريـة هنـاك:

مهندسون من ذوي المهارات العالية في القوى العاملة

توافر العمالة منخفضة التكلفة مقارنة بأوروبا

كمية كبيرة من الموارد والمواد الخام

اتفاقيات التجارة الحرة مع أوروبا وعدة دول في إفريقيا والشرق الأوسط

التحسينات المستمرة في اللوائح البيروقراطية والضريبية

زيادة الاستثمار العام (والخاص) في البنية التحتية

التطورات التكنولوجية (التي كانت تجتاح القارة الأفريقية)

أدت التكلفـة المنخفضـة نسـبيًا للعمالـة والقـرب الجغـرافي للمغـرب وتونس مـن أوروبا الغربيـة إلى تفضيـل نقـل بعـض الصناعـات مـن الـدول المتقدمـة، خاصـة وأن الـشركات المصنعـة في الـدول الأوروبيـة شـهدت انخفاضًـا في أرباحهـا مـن المنافسـة مـن آسـيا.

الإنتاجيـة في قطـاع التصنيـع هـي مفتـاح النمـو الاقتصـادي وفـرص العمـل في معظـم الاقتصـادات الناميـة، وعـادة مـا يتـم قياسـها بمـؤشر الإنتاجيـة الإجماليـة لعوامـل الإنتـاج (TFP) - وهـي جـزء مـن نمـو الإنتـاج الـذي يـأتي مـن التقـدم التكنولوجـي – وقـد تـم دراسـة تلـك الإنتاجيـة في ثمـان دول في الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا عـلى مـدى العقـود الأربعـة منـذ عـام ١٩٨٠. عـلى الرغـم مـن الزيـادة الإجماليـة في الإنتـاج الـكلي في المنطقـة خـلال هـذه الفـترة، فإنهـا لا تـزال متخلفـة عـن أجـزاء أخـرى مـن العـالم.

وقـد كانـت مـصر وإيـران مـن بـين أفضـل ثـلاث جهـات أداء فيـما يتعلـق بالإنتاجيـة الكليـة في قطـاع التصنيـع في كل مـن سـنة الأسـاس (١٩٨٠) والسـنة الأخـيرة (٢٠١٦).

شـهد الأردن تحسـنًا كبـيرًا حيـث احتـل المركـز الثالـث في العـام الأخـير، بعـد أن كان في المركـز السـابع في عـام ١٩٨٠. وكانـت الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة في مرتبـة متأخـرة في الترتيـب في كل مـن سـنتي الأسـاس والسـنة الأخـيرة. كانـت مـصر وإيـران فقـط جـزءًا مـن النصـف الأعـلى مـن الـدول ذات الأداء الأفضـل في جميـع أنحـاء العـالم في العـام الأخـير، في حـين كانـت بقيـة الـدول مـن بـين النصـف الأدنى مـن الأداء.

تحديات التصنيع في شمال إفريقيا

هنـاك العديـد مـن التحديـات للتصنيـع في شـمال إفريقيـا - ويرجـع ذلـك في الغالب إلى التحـول المسـتمر في القـدرات الإنتاجيـة في المنطقـة. ويرجـع الكثـير مـن هـذا إلى التركيـز عـلى تصديـر النفـط ومشـتقاته، فضـلاً عـن عوامـل مثـل ضعـف التكامـل الإقليمـي، وتباطـؤ وتـيرة الابتـكار والتكنولوجيـا. تشـمل التحديـات الأخـرى مـا يـلي:

- قدرة ابتكار أبطأ من آسيا
- انخفاض تنوع السلع المصنعة
- القضايا الجيوسياسية الإقليمية تعيق التكامل التجاري
- بنية تحتية متهالكة
- التزام اجتماعي تجاه المهمّشين

تعتمـد شـمال إفريقيـا بالفعـل بشـكل كبـير عـلى الاتحـاد الأوروبي، وهـي بحاجـة إلى زيـادة تطويـر قدراتهـا في مجـال الابتـكار التكنولوجـي، والاسـتثمار بشـكل أكـبر في البنيـة التحتيـة للتصنيـع والتعليـم والنقـل، لخفـض التكاليـف وتحسـين كفـاءة الإنتـاج. بالإضافـة إلى ذلـك، تعتـبر التدابـير الحكوميـة لزيـادة تسـهيل التجـارة البينيـة وتحسـين منـاخ الأعـمال العامـة والأمـن عامـلاً أساسـيًا.

تواجـه التجـارة البينيـة العديـد مـن القيـود؛ حواجـز التجـارة مرتفعـة، وخاصـة التجـارة غـير الجمركيـة (المعايـير الفنيـة والصحيـة ومعايـير الصحـة النباتيـة، وإجـراءات ترخيـص الاسـتيراد، ومـا إلى ذلـك). بالإضافـة إلى ذلـك، تميـل دول شـمال إفريقيـا إلى أن تكـون أقـل كفـاءة في إعـداد البنيـة التحتيـة الخاصـة بهـا - يمكـن أن تشـكل إجـراءات التخليـص الجمـركي تحديًـا، في حـين أن تكاليـف إعـادة الشـحن، وقضايـا العبـور، والافتقـار إلى التنسـيق التنظيمـي تكـون أيضًـا مانعـة لأولئـك الذيـن يتطلعـون إلى التصنيـع في المنطقة.

تأهيل الموردين ومراقبة الجودة في شمال إفريقيا

دفع تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الطيران والسيارات والآلات والمعدات الكهربائية والإلكترونيات، دول شمال إفريقيا إلى تحسين جودة مواهبها على مستوى الإدارة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه ليست كل المصانع على قدم المساواة مع ثقافة الجودة وأحدث معدات التصنيع والتكنولوجيا. تظل المتطلبات واللوائح الاجتماعية والصحية والمتعلقة بالسلامة أيضًا من تحديات عدم الامتثال.[٧]

ملاحظات حول ضعف الأداء الإنتاجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

حددت الأبحاث الحديثة بعض المحددات الرئيسية للإنتاجية الكلية (على مستوى الشركة والصناعة) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: حصة الصادرات في الناتج، والاستثمار الأجنبي، ومعدلات الإقراض، والعبء الضريبي، ووقت إنفاذ العقود، واستخدام المعلومات والاتصالات، والإنفاق على البحث والتطوير، والكثافة التكنولوجية. وفقًا لصندوق النقد الدولي، أضاف تفشي فيروس كورونا مزيدًا من الضغوط على سوق العمل، الذي اتسم بالفعل بارتفاع معدلات البطالة [٨].

اتجهت العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تخصيص حزم مالية للحد من الآثار السلبية للجائحة. لكن انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠٢٠ وانكماش الطلب الكلي أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة بكثير من دول المنطقة، مما أدى إلى اختلال التوازن المالي وزيادة الدين العام. وتعوق هذه الاختلالات الاقتصادية الكلية نمو الإنتاج الكلي للإنتاجية الخاصة بالصناعات التحويلية في المنطقة.

تجدر الإشارة إلى أنه مع تطور الاقتصاد الرقمي، يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (والخدمات بشكل عام) العمود الفقري (الجديد) للاقتصاد. يرى البعض بأن التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى توسيع وفورات الحجم، وتحفيز الابتكار وزيادة الروابط بين الشركات. تظهر أبحاث أخرى أن قطاع الخدمات يلعب دورًا رئيسا في تحقيق تقارب النمو بين الدول. على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشير الأبحاث إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي. وبالتالي، سيستفيد صانعو السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال

تصميـم وتنفيـذ الاسـتراتيجيات الوطنيـة لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، حيـث سـيؤثر ذلـك بشـكل إيجـابي عـلى قطـاع التصنيـع والاقتصـاد ككل [٩].

شكل(٣)

متوسط إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج للعالم ومجموعة من المناطق

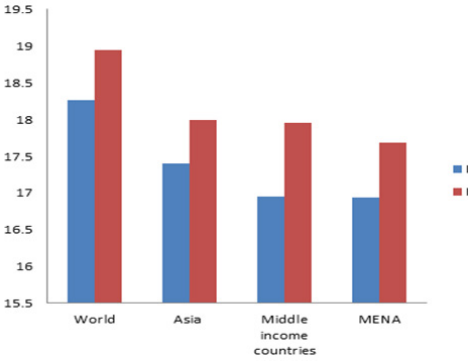

المصدر: Manufacturing and productivity in Mena: A long-term perspective (March 8 2022). Available at: https://theforum.erf.org.eg/06/03/2022/manufacturing-productivity-mena-long-term-perspective/ (Accessed: November 15, 2022).

التصنيع في دول الخليج العربي:

تتشـابه اقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي مـن الناحيـة الهيكليـة، مـن حيـث الاعتـماد الكبـير عـلى عائـدات النفـط والغـاز كحصـة مـن إجـمالي الإيـرادات، وهيمنـة قطـاع الهيدروكربونـات عـلى الناتـج المحـلي الإجـمالي. نظـرًا لجهـود التنويـع الاقتصـادي المسـتمرة منـذ عقـود، فـإن هـذا التشـابه آخـذ في التناقـص، حيـث تسـعى الإمـارات

والبحريـن إلى التنويـع بوتـيرة متسـارعة. ينعكـس هـذا الاتجـاه أيضًـا في مقارنـات حجـم وأداء قطاعـات التصنيـع، حيـث تظهـر بعـض دول مجلـس التعـاون الخليجـي قطاعـات تصنيـع أكـبر وأسرع نمـوًا.

عـلى مسـتوى السياسـات، كانـت دول مجلـس التعـاون الخليجـي تـدرك منـذ عقـود أهميـة نمـو التصنيـع لتحقيـق التنويـع الاقتصـادي المحـلي، وخلـق فـرص عمـل منتجـة، وتنميـة حصـة أكـبر مـن الصـادرات غـير الهيدروكربونيـة. مـن وجهـة نظـر الماليـة العامة، مـن الـضروري اسـتبدال الإيـرادات الحكوميـة المسـتمدة بشـكل أسـاسي مـن صـادرات الهيدروكربـون بحصـة متزايـدة مـن إيـرادات القطـاع غـير النفطـي. تشـير التوقعـات الأخـيرة إلى أنـه مـن المتوقـع أن تبـدأ الإيـرادات مـن مبيعـات النفـط في الانخفـاض حـوالي عـام ٢٠٤٠ أو قبـل ذلـك، مـما يضفـي مزيـدًا مـن الإلحـاح عـلى الحاجـة إلى تنويـع مصـادر الإيـرادات. وبنـاءً عـلى ذلـك، نفـذت دول مجلـس التعـاون الخليجـي العديـد مـن الخطـط والمبـادرات المصممـة لتنميـة وتعزيـز قاعـدة التصنيـع المحليـة، بمـا في ذلـك:

تطويـر البنيـة التحتيـة الموجهـة للتصديـر والتـي تشـمل مراكـز الخدمـات اللوجسـتية والموانـئ البحريـة والمطـارات، والتـي تمكـن المصنعـين المحليـين مـن خدمـة الأسـواق الدوليـة بكفـاءة كمصدريـن للمنتجـات وموردي المدخـلات الوسـيطة.

إنشـاء عـدد كبـير مـن المناطـق الصناعيـة والصناعيـة الحـرة، والتـي تقـدم ملكيـة أجنبيـة بنسـبة ١٠٠٪، وإعفـاءات مـن رسـوم الاسـتيراد أو التصديـر، وسـهولة الوصـول إلى الخدمـات اللوجسـتية، وتسـهيلات الأعـمال الأخـرى.

ضـمان وصـول أفضـل إلى الأسـواق بموجـب شروط الاتحـاد الجمـركي لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي، يسـتفيد المصنعـون مـن الوصـول المعفـى مـن الرسـوم الجمركيـة إلى الأسـواق الاسـتهلاكية لجميـع الـدول الأخـرى. جميـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي السـت أعضـاء في منظمـة التجـارة العالميـة (WTO) وتنتمـي إلى منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكـبرى (GAFTA).

الاسـتفادة مـن الطاقـة الرخيصـة وتكاليـف المـواد الأوليـة المنخفضـة لدعـم تطويـر قطاعـات فرعيـة ناجحـة للتصنيـع كثيـف الاسـتهلاك للطاقـة، بمـا في ذلـك البتروكيماويـات والأسـمنت وإنتـاج الألمنيـوم.

كانت العوامل المذكورة أعلاه مفيدة في تطوير ميزة نسبية كبيرة في إنتاج قطاعات التصنيع الفرعية كثيفة الاستهلاك للطاقة. على سبيل المثال، تعد شركة سابك السعودية واحدة من أكبر الشركات المصنعة للبتروكيماويات في العالم، بينما تعد شركة الإمارات العالمية للألمنيوم وألبا في البحرين من بين أكبر مصاهر الألمنيوم في العالم. تتواجد القطاعات الفرعية الناجحة التي تخدم في الغالب الأسواق المحلية في تصنيع المنتجات البترولية المكررة والمواد الكيميائية الأساسية والأسمدة والبلاستيك والمطاط والأسمنت وكذلك صب المعادن. وإدراكًا لهذه التطورات إلى حد ما، فإن مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) الذي تم إصداره مؤخرًا والذي طورته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) يصنّف دول مجلس التعاون الخليجي الست على مستوى العالم بين الرقمين ٣٠ و٦٠ من أصل ١٥٢ دولة- (١٠)»

على الرغم من ذلك، سيحتاج المصنعون في دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد طرق للمنافسة في كل من أسواق التصدير الإقليمية والدولية، وكذلك توسيع نطاق الصادرات الصناعية بما يتجاوز القطاعات الفرعية الحالية للتصنيع كثيفة الاستهلاك للطاقة. ستواجه قطاعات التصنيع أيضًا تحديات مستمرة في مواجهة عدم اليقين في الطلب، واضطرابات السوق المتزايدة باستمرار، والاتجاهات الناشئة طويلة الأجل في التصنيع.

أبرز تحديات نمو قطاع الصناعات التحويلية في العالم

أولاً: نقص القوى العاملة

من المرجح أن تحد الأرقام القياسية للوظائف الشاغرة من زيادة الإنتاجية والنمو في عام ٢٠٢٢، وقد قدّر في العام الماضي عجزًا قدره ٢,١ مليون وظيفة ماهرة بحلول عام ٢٠٣٠. لجذب المواهب والاحتفاظ بها، يجب على المصنّعين تبنّي استراتيجيات مثل إعادة تشكيل المهارات مع إعادة توصيف الوظائف. قد يكون تقليص فجوة الإدراك العام في الصناعة من خلال جعل وظائف التصنيع مرغوبة، أمرًا بالغ الأهمية لتلبية احتياجات التوظيف في عام ٢٠٢٢.

قد يحتاج مديرو التصنيع إلى تحقيق التوازن بين أهداف الاحتفاظ والثقافة والابتكار. يجب على المصنّعين استكشاف طرق لإضافة المرونة عبر مؤسساتهم من

أجـل جـذب العـمال والاحتفـاظ بهـم.

ثانياً: عدم استقرار سلاسل التوريد

تحديـات سلاسـل التوريـد حـادة ولا تـزال تتكشـف عبر الأزمـات. لا شـك في أن الشركات المصنعـة تواجـه اضطرابـات شـبه مسـتمرة عـلى مسـتوى العـالم، وتسـتمر تقاريـر مديـري المشـتريات في الكشـف عـن التعقيـدات المرتبطـة بزيـادة الطلـب، وارتفـاع تكاليـف المـواد الخـام والشـحن، وبـطء عمليـات التسـليم. قـد تشـمل الأسـباب الجذريـة لعـدم اسـتقرار سلسـلة التوريـد الموسـعة: الاعتـماد المفـرط عـلى المخزونـات المنخفضـة، وترشـيد عـدد الموردين، وانخفـاض القـدرات الصناعيـة المحليـة. يمكـن أن تكـون شـبكات التوريـد الرقميـة مـن عوامـل تحسـين الاسـتجابة لاضطرابـات سلاسـل التوريـد.

ثالثًا: مبادرات المصنع الذكي

يمكـن أن يـؤدي تسريـع تبنـي التكنولوجيـا الرقميـة إلى زيـادة الكفـاءات التشـغيلية. يجـب عـلى الـشركات المصنعـة التـي تتطلـع إلى تحقيـق النمـو وحمايـة الربحيـة عـلى المـدى الطويـل تبنـي القـدرات الرقميـة بـدءاً مـن وظائـف الشركـة المختلفـة إلى أرض المصنـع. يُنظـر إلى المصانـع الذكيـة، بمـا في ذلـك اسـتثمارات الحقـول الخـضراء والبنـى التحتيـة للعديـد مـن الـشركات المصنعـة، عـلى أنهـا أحـد مفاتيـح قيـادة التنافسـية.

الـشركات المصنعـة الأمريكيـة وبعـض الـشركات الأوروبيـة واليابانيـة لديهـا مجـال للعمـل مـع التصنيـع المتقـدم مقارنـة بالعديـد مـن المنافسـين عـلى مسـتوى العـالم. هـذه الفرصـة تعكـس في وجههـا الآخـر تهديـداً للـدول الأقـل تقدمـاً كونهـا سـوف تواجـه بمنافسـة لا تسـتطيع مواكبتهـا. يمكـن أن يسـتمر الاسـتثمار في والروبوتـات والـذكاء الاصطناعـي في تغيـير العمليـات.

رابعًا: الأمن السيبراني

تقـود التهديـدات المتزايـدة الصناعـة إلى مسـتويات جديـدة مـن التأهـب. أدت الهجـمات الإلكترونيـة عـبر الصناعـات والحكومـات في العـام الماضي إلى رفـع مسـتوى الأمـن السـيبراني باعتبـاره إدارة مخاطـر أساسـية لمعظـم المديريـن التنفيذيـين ومجالـس الإدارات. أدت التهديـدات المتزايـدة أثنـاء الوبـاء إلى زيـادة مخاطـر الأعـمال عـلى الـشركات المصنعـة. يتطلـب توسـيع نطـاق الهجـوم السـيبراني مزيـدًا مـن الضوابـط. لم

تكـن الأنظمـة والتقنيـات القديمـة مناسـبة لمواجهـة تحديـات الشـبكات المعقـدة اليـوم. أظهـرت احتياجـات العمـل عـن بُعـد نقـاط ضعـف جديـدة للـشركات المصنعـة كونهـا صـارت أكـثر عرضـة للهجـمات عـبر الشـبكات.

يجـب ألا ينظـر المصنعـون إلى دفاعاتهـم الإلكترونيـة فحسـب، بـل يجـب أن ينظـروا أيضًـا إلى مرونـة أعمالهـم في حالـة وقـوع هجـوم إلكـتروني. يمكـن أن يتسـبب مجرمـو الإنترنـت في ضرر يتجـاوز سرقـة الملكيـة الفكريـة والخسـائر الماليـة، وذلـك باسـتخدام البرامـج الضـارة التـي ترتبـط الآن بالـذكاء الاصطناعـي والعمـلات المشـفرة. يمكنهـم أيضًـا إيقـاف العمليـات وتعطيـل شـبكات الموردين بأكملهـا، مـما يعـرض السـلامة والإنتاجيـة للخطـر. مـن المرجـح أن تدفـع احتماليـة وجـود رقابـة إضافيـة المزيـد مـن الصناعـات إلى إعـادة التفكـير في الاسـتعداد للاسـتجابة للأزمـات.

خامساً: الاستثمار في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يـؤدي التغـير السريـع في العوامـل البيئيـة والاجتماعيـة والحوكمـة (ESG) إلى إعـادة تعريـف ورفـع مسـتوى الاسـتدامة في التصنيـع بشـكل لم يسـبق لـه مثيـل. تكلفـة الحـد الأقـصى يمكـن ربطهـا بتصنيفـات ESG، مـما يجعلهـا أولويـة للصحـة الماليـة التنظيميـة والقـدرة التنافسـية. مـن المرجّـح أن تسـتمر توقعـات الإفصـاح عـن مقاييـس التنـوع والإنصـاف والشـمول في التصنيـع في الارتفـاع.

اعتـمادًا عـلى الأسـواق النهائيـة للشركـة المصنعـة، أصبحـت المسـاءلة البيئيـة موضـع تركيـز متزايـد. لتطويـر وتحقيـق أهـداف محايـدة أو خاليـة مـن الكربـون، تقـوم المزيـد مـن المنظـمات بتكريـس أو إعـادة تصميـم أدوار ومبـادرات الاسـتدامة، وحشـد الجهـود لتحسـين كفـاءة اسـتهلاك الطاقـة. تلتـزم العديـد مـن المنشـآت طواعيـة ضمـن شـبكة معقـدة مـن لوائـح إعـداد التقاريـر، والتصنيفـات، وأطـر الكشـف. لكـن الجهـات التنظيميـة والرقابيـة عـلى مسـتوى العـالم تتجـه أيضًـا نحـو المطالبـة بالإفصـاح عـن المزيـد مـن المقاييـس غـير الماليـة. قـد تسـاعد الأسـاليب الاسـتباقية الـشركات المصنعـة عـلى البقـاء في طليعـة التغيـير وخلـق ميـزة تنافسـية [١١].

أبرز تحديات وفرص التصنيع في المنطقة العربية

يمكن تلخيص أبرز تحديات التصنيع في الدول العربية فيما يلي:

تحديات الطلب

يكمن العامل المحفز للنجاح في تطوير قطاعات التصنيع إلى حد كبير في الاستفادة من طلب السوق على السلع المصنعة، وتطوير القدرة على التنافس مع منتجي السلع غير النفطية منخفضة التكلفة. وفي هذا الصدد، تظل الميزة النسبية لقطاعات التصنيع في دول مجلس التعاون الخليجي مركزة في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، ولكنها تفتقر إلى حد كبير إلى طلب السوق، والحجم، والمزايا الهيكلية التي يتمتع بها المنافسون الدوليون. هذا التحدي الذي تواجهه الدول الخليجية هو أحد عناصر القوة في الدول العربية شمال أفريقيا وخاصة مصر التي تتمتع بسوق كبير قوامه ١٠٤ مليون نسمة، بينما (وفقًا لأحدث بيانات البنك الدولي) يبلغ إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٥٣ مليون نسمة. وتمثل دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى العالمي حوالي ٣,٠٪ فقط من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي.

الأمر الذي يعزز فرص التكامل العربي الإقليمي للاستفادة من المزايا في مختلف المناطق العربية وخاصة مزايا فائض رأس المال وفائض العمالة والطلب الاستهلاكي.

أسواق البضائع المصنعة

يتطلب تطوير ونمو قطاعات التصنيع وصولاً مستدامًا إلى الطلب المحلي والأجنبي جنبًا إلى جنب مع التعريفة الجمركية المواتية والظروف التجارية الأخرى. من حيث الطلب الإقليمي على السلع المصنّعة، لا يزال حجم قاعدة المستهلكين الإقليميين للسلع المنتجة صغيرًا نسبيًا.

قيمة التصنيع المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

تُعرَّف قيمة التصنيع المضافة (MVA) على أنها صافي الناتج لجميع وحدات نشاط التصنيع المقيمة، والتي يتم الحصول عليها عن طريق جمع مخرجاتها وطرح المدخلات الوسيطة. إن تحقيق معدلات عالية من القيمة المضافة للتصنيع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي يعزز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل الماهرة وذات الأجر الجيد، والإنتاجية. وتنخفض قيمة التصنيع المضافة بالدول العربية عن نظيراتها بدول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تنتـج المسـاهمات الأعـلى للقيمـة المضافـة للصناعـات التحويليـة في الناتـج المحـلي الإجـمالي في دول الاتحـاد الأوروبي ومنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة مـن قطاعـات تصنيـع ذات تكنولوجيـا متوسـطة وعاليـة أكـبر وأكـثر تعقيـدًا. عـلى النقيـض مـن ذلـك، تتميـز قطاعـات التصنيـع في الـدول العربيـة بقطاعـات فرعيـة ناجحـة كثيفـة الاسـتهلاك للطاقـة تنتـج البتروكيماويـات والأسـمنت والألمنيـوم إلى حـد كبـير للاسـتهلاك المحـلي.

وبالتـالي، فـإن تحقيـق قيمـة أعـلى للصناعـة التحويليـة هـو في الأسـاس مسـألة تنويـع الهيـكل الاقتصـادي لقطـاع التصنيـع لزيـادة حصـة الإنتـاج المتوسـط والعـالي التكنولوجيـا في قطـاع التصنيـع. وسـيتطلب هـذا بـدوره اسـتيعاب التقنيـات الجديـدة، ورفـع مسـتوى مهـارات ومعـارف القـوى العاملـة، ونفقـات كبـيرة عـلى البحـث والتطويـر.

تقلبات أسعار الطاقة

تشـكل التقلبـات في أسـعار النفـط والغـاز تحديًـا آخـر لتطويـر قطاعـات التصنيـع في الـدول العربيـة. تؤثـر أسـعار النفـط بشـكل كبـير عـلى الإنفـاق الحكومـي وهيـكل الدعـم وتكلفـة الإنتـاج. مـع فـترات طويلـة مـن انخفـاض أسـعار النفـط تدهـورت الموازيـن الماليـة في دول الفائـض البـترولي، وبالتـالي قـد تتأثـر خطـط التنميـة، بمـا في ذلـك تلـك المتعلقـة بتطويـر قطاعـات التصنيـع، عـلى مسـتوى الميزانيـة خـلال فـترات تقلبـات أسـعار الطاقـة. كـما أن فـترات ارتفـاع أسـعار النفـط في دول العجـز البـترولي أو تلـك التـي لا تعتمـد بشـكل أسـاس عـلى صـادرات النفـط، تـؤدي إلى شـلل خطـط التنميـة، الأمـر الـذي يعـزز مجـدداً مـن أهميـة تكامـل مجموعتـي الفائـض والعجـز أو الحيـاد النفطـي، لتحقيـق أكـبر قـدر مـن الاسـتقرار التنمـوي في وقـت تقلبـات أسـعار الطاقـة تؤثـر تقلبـات أسـعار الطاقـة أيضًـا عـلى مدخـلات التصنيـع. تؤثـر أسـعار الغـاز الطبيعـي بشـكل كبـير عـلى تصنيـع المنتجـات البتروليـة المكـررة والمـواد الكيميائيـة والبلاسـتيك، فضـلاً عـن صـب المعـادن الأساسـية، التـي تعتمـد بشـكل كبـير عـلى توليـد الطاقـة بالغـاز الرخيـص نسـبيًا.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع

يمكـن التخفيـف إلى حـد مـا مـن التحـدي الموضـح أعـلاه فيـما يتعلـق بالآثـار السـلبية لتقلبـات أسـعار الطاقـة عـلى اسـتثمارات الحكومـة والقطـاع الخـاص، ومـن تحـدي شـح

مصادر التمويل والادخار المحلي بدول العجز النفطي، من خلال استبدال مصادر الاستثمار المحلي بالاعتماد بشكل أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يركز على التصنيع.

من شأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه نحو قطاعات التصنيع الموجهة للتصدير أن تعزز القدرة التنافسية، وتقلل اعتماد قطاعات التصنيع على النشاط الاقتصادي المستمد من عائدات الهيدروكربونات. يتبع الاستثمار في مراكز التصنيع المتنافسة بما في ذلك الهند وتايلاند وفيتنام هذا النموذج إلى حد كبير، ونتيجة لذلك، تستفيد جهود التصنيع في تلك الدول من الحجم والاستقرار والبحث والتطوير الذي أصبح ممكنًا بفضل تدفقات رأس المال القوية. علاوة على ذلك، من المرجح أن تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع في الدول العربية إلى إنشاء مرافق تصنيع قادرة على إنتاج مخرجات أقل سعراً وأكثر تنافسية. تساهم زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا في الارتقاء بسلاسل التوريد الصناعية لزيادة المرونة، والتشجيع على اعتماد تقنيات التصنيع المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

ومع ذلك، على النقيض من الانفتاح على التجارة الدولية، كانت دول مجلس التعاون الخليجي تقليديًا حذرة في الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بخلاف دول شمال أفريقيا. يلاحظ صندوق النقد الدولي أنه بعد الارتفاع الأولي في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، توقفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وبقيت في المتوسط حول ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. تظهر التحديات المستمرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مزاحمة الملكية العامة الوطنية، ومتطلبات المحتوى المحلي، والافتقار إلى حماية المستثمرين.

نقص المهارات

يتعلق أحد التحديات الرئيسة في التحول الهيكلي الناجح في التصنيع نحو الإنتاج ذي التقنية المتوسطة والعالية بتوافر قوة عاملة ماهرة. إذا أرادت الدول العربية توسيع الميزة النسبية لقطاعات التصنيع إلى ما هو أبعد من المجالات التقليدية كثيفة الاستهلاك للطاقة، فستكون هناك حاجة إلى مهارات جديدة، لا سيما فيما

يتعلق بعمليات التصنيع المتقدمة التي تعتمد على الأتمتة والرقمنة.

في حين أن التدريب والاستثمارات التي ترعاها الحكومات لرفع مستوى رأس المال البشري يمكن أن يكون لها تأثير، فإن الجزء الأكبر من تحسين مهارات القوى العاملة في قطاع التصنيع سيظل بالضرورة مسئولية القطاع الخاص.

اتجاهات التصنيع العالمية

تؤثر الاضطرابات والاتجاهات الاقتصادية العالمية، مثل الثورة الصناعية الرابعة وتخليص الإنتاج من الكربون، بشكل متزايد على قطاعات التصنيع على مستوى العالم. ستحتاج قطاعات التصنيع في الدول العربية إلى الاستعداد والاستجابة لهذه التحديات حتى تحتفظ بميزتها النسبية أو ترتقي بها مقابل المنافسين مستقبلاً.

عدم اليقين الاقتصادي واضطرابات سلاسل التوريد

أدت جائحة كوفيد-١٩ وما يرتبط بها من عمليات إغلاق مطولة إلى تعطيل سلاسل الإنتاج والإمداد بشكل كبير على مستوى العالم، حيث كان التصنيع من بين القطاعات الأكثر تضررًا. تأثر المعروض السلعي المصنّع بإغلاق المصانع وتعطل سلاسل التوريد المحلية والدولية، بينما تأثر الطلب بفترات الإغلاق الممتدة وإجراءات الاحتواء وتوقف الاستثمار الأجنبي. تسببت الاضطرابات المرتبطة بالأوبئة في زيادة متوسط معدلات شحن الحاويات بمقدار ثمانية أضعاف وإطالة العبور البحري بنسبة ٢٥٪ أو أكثر. في بعض الدول العربية، شهد النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ انتعاشًا نوعًا ما، مع انتقال مؤشر مديري المشتريات (PMI) للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر إلى منطقة إيجابية.

دفع الاضطراب المادي الناجم عن الوباء إلى التحوّل إلى التقنيات الرقمية التي من المتوقع إلى حد كبير أن تستمر. تشمل الاتجاهات المرتبطة بالتصنيع الانتشار المتسارع للتجارة الإلكترونية، وانتقال تجار التجزئة إلى الطلب عبر الإنترنت، والمصنّعين الذين يطبقون سلاسل التوريد المؤتمتة، والأدوات الأخرى المصممة لعزل سلاسل التوريد عن الصدمات المستقبلية.

فيما يتعلق بالاتجاهات الرئيسة الموجهة نحو حماية سلاسل التوريد، فإن الطباعة ثلاثية الأبعاد للمكونات الأساسية و «إعادة توزيع» الإنتاج مرة أخرى إلى الأراضي

المحلية للاقتصادات يكتسب زخمًا، حيث ينفذ المصنعون خططًا لتجنب الاختناقات المستقبلية. تفكر كبرى الشركات المصنعة في نشر مصانع أصغر وأكثر مرونة بالقرب من مراكز الطلب من أجل تقليل تدفقات سلسلة التوريد.

نظرًا لعدم كفاية خطط استمرارية الأعمال التقليدية، سيحتاج المصنعون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى التفكير في تمويل وتنفيذ تقنيات وأساليب مماثلة، خشية أن يجدوا أنفسهم في وضع غير مواتٍ مقارنة بالمنافسين في حالة حدوث اضطرابات مستقبلية في سلاسل التوريد.

الثورة الصناعية الرابعة

يقع التصنيع أيضًا في قلب الاضطراب الناجم عن الرقمنة والثورة الصناعية الرابعة، والتي وصفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها تشمل العناصر الرئيسة للأتمتة والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة وتكنولوجيا blockchain وإنترنت الأشياء (IoT) والطباعة ثلاثية الأبعاد. تعد زيادة أتمتة المهام الروتينية مثل عمل خط التجميع، أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الكفاءة المستقبلية لقطاع التصنيع، على الرغم من أنها ستؤدي على الأرجح إلى فقدان عدد متزايد من العاملين لوظائفهم.

من المتوقع أن تعمل الأتمتة والذكاء الاصطناعي والتقنيات الأخرى على إحداث تغيير جذري في عدد السلع التي تم تصميمها وإنتاجها، ودفع القدرة التنافسية لأنظمة الإنتاج نحو النمو المستدام. من بين مراكز التصنيع العالمية، تبرز ولاية أندرا براديش (الهند) وميشيغان (الولايات المتحدة الأمريكية) وغوانغدونغ (الصين) باعتبارها ملتزمة باستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة IR٤.

في حين أن حكومات مصر ودول مجلس التعاون الخليجي كانت متفاعلة في الاستجابة لاتجاهات زيادة الأتمتة والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة وتكنولوجيا blockchain من خلال الخطط والمؤسسات الاستراتيجية للتحوّل الرقمي، فإن قطاعات التصنيع في غالبية الدول العربية سوف تحتاج إلى إثبات وجود مماثل لاستيعاب تلك التقنيات إذا أرادوا المنافسة دوليًا في المستقبل.

التصنيع منزوع الكربون

يستهلك التصنيع العالمي حوالي ٥٤٪ من طاقة العالم، وخُمس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ولهذا أهمية خاصة بالنسبة للتصنيع في الدول العربية، حيث أدى التوافر الجاهز للطاقة الرخيصة إلى تطوير الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة بما في ذلك البتروكيماويات وصب المعادن والأسمنت وغيرها. على وجه الخصوص، يمكن أن تكون الروابط التجارية والوصول إلى الأسواق التي تتمتع بها الشركات المصنعة في الدول العربية حتى الآن مهيأة لتغيير كبير نتيجة لضريبة تعديل حدود الكربون المقترحة في الاتحاد الأوروبي.

على مستوى السياسات، دعمت بعض الدول العربية خطط التخفيض في انبعاثات الكربون من خلال الاستثمار في الهيدروجين الأخضر، ومصادر الطاقة المتجددة، واحتجاز الكربون وتخزينه. سيؤدي هذا في النهاية إلى حصة أكبر من قاعدة التصنيع التي تعتمد على مصادر طاقة أنظف. ومع ذلك، تشير ضغوط السوق والمستهلكين بقوة إلى أن المصنعين سيواجهون التحدي المتزايد المتمثل في الحفاظ على النمو الاقتصادي والربحية، مع تبنيهم تقنيات إنتاج أكثر كفاءة ونماذج أعمال جديدة لإزالة الكربون من إنتاج التصنيع. هذا التحدي وثيق الصلة بشكل خاص بقطاع التصنيع في الدول العربية النفطية والمنتجة للطاقة الأحفورية والصناعات المرتبطة بها، كالبتروكيماويات ومختلف الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة كالصلب والسبائك الحديدية والأسمنت والأسمدة [١٢].

تحديات تغيّر المناخ

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) من بين أكثر الأماكن عرضة لتغير المناخ في العالم. سلطت الأمم المتحدة الضوء على الخسائر المدمرة التي سيحدثها تغير المناخ على إمدادات المياه وأنظمة إنتاج الغذاء في المنطقة، وقدرتها على خلق بيئة خصبة للإرهاب والتطرف العنيف. تواجه دول الخليج الغنية موارد المياه العذبة المستنفدة خلال الخمسين عامًا القادمة، بينما في العراق الذي يمزقه الصراع، يرتفع متوسط درجات الحرارة بمعدل أسرع بمرتين إلى سبع مرات من المتوسط العالمي. أنظمة إنتاج الغذاء والماء في بلاد الشام تواجه انهيارًا وشيكًا.

لقد بدأ تغير المناخ بالفعل في مفاقمة الهشاشة في الدول الغارقة في الصراع أو التي تمر بمرحلة انتقالية بعد الصراع، والدول التي تكافح للتعامل مع تأثير تزايد عدد السكان الشباب، والقطاعات العامة المتضخمة، وأسعار النفط المتقلبة، والحوكمة الضعيفة، وتداعيات الوباء.

يجب على الحكومات التعامل مع تغير المناخ باعتباره قضية تتعلق بالسياسة العامة، وهو تهديد مرتبط بمجموعة من التحديات الأخرى التي تتضافر لخلق تأثير مضاعف. وهذا يتطلب جهدًا متجددًا لتقديم الخدمات، وتحقيق التوازن بين المظالم الاقتصادية قصيرة الأجل وبين الضرورة الحتمية طويلة الأجل لتدابير التقشف وإصلاحات الحكم الرشيد، وفي نهاية المطاف بناء القدرة على الصمود حتى لا يزدهر العنف والإرهاب بسهولة. قد يستمر النسيج الاجتماعي للدول الأكثر ضعفاً في التآكل، لكن هذا لا يعني أن الحكومات لا تستطيع إنشاء آليات استجابة لإبطاء دوامة الانحدار.

على الصعيد العالمي، وصل متوسط هطول الأمطار إلى مستويات قياسية جديدة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، التي قالت في عام ٢٠١٤ أن الأمن البشري سيتعرض للتهديد التدريجي مع ارتفاع درجات الحرارة، وأعادت تأكيد تهديد النزاعات الناجمة عن المناخ في تقريرها لعام ٢٠٢٢. في الشرق الأوسط، تعد ندرة المياه مشكلة كبيرة - وهي منطقة تضم ١٢ من أكثر ١٧ دولة تعاني من نقص المياه في العالم وفقًا لمعهد الموارد العالمية. التوقعات مقلقة، حيث يقدر البنك الدولي أن ندرة المياه المرتبطة بالمناخ ستكلف دول الشرق الأوسط ما بين ٦٪ إلى ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠، بسبب الآثار المرتبطة بالمياه على الزراعة والصحة والدخل.

تشير هذه العلامات الحمراء بالفعل إلى تداعيات خطيرة على المدى القريب على الاستقرار الوطني والإقليمي، بما في ذلك الاضطرابات الجيوسياسية. تسيطر تركيا على أكثر من ٩٠٪ من المياه التي تصب في نهر الفرات، و٤٤٪ منها في نهر دجلة. ومع ذلك، فقد اتُهمت أنقرة بتسليح إمدادات المياه في الوقت الذي تكافح فيه الصراع في سوريا والاضطرابات الجيوسياسية. منذ ديسمبر ٢٠٢٠، قطعت السدود

التركيـة تدفـق نهـر الفـرات إلى الـدول المجـاورة مثـل العـراق بنسـبة ٦٠٪، مـما أدى أيضًـا إلى نقـص الغـذاء والطاقـة في سـوريا. وقـد أدى ذلـك إلى تفاقـم أزمـة الميـاه في العـراق، والتـي قـد تـؤدي إلى فقـدان مـا لا يقـل عـن سـبعة ملايـين شـخص الوصـول إلى الميـاه.

ومـع ذلـك، فـإن تغـير المنـاخ يهـدد كل دولـة في المنطقـة. حـذرت جماعـات إغاثـة أكـثر مـن ١٢ مليـون شـخص في العـراق وسـوريا مـن فقـدان الميـاه والغـذاء والكهربـاء بسـبب ارتفـاع درجـات الحـرارة وانخفـاض هطـول الأمطـار . يجتـاح التصحـر المنطقـة في العـراق وسـوريا والأردن. وقـد ارتفعـت تكلفـة الميـاه في الأردن بنسـبة ٣٠٪ خـلال العقـد المـاضي بسـبب نقـص الميـاه الجوفيـة. كـما أن دول الـشرق الأوسـط الأكـثر ثـراءً معرضـة للخطـر. خـارج الـدول الهشـة في المنطقـة، تتمتـع الإمـارات العربيـة المتحـدة بأعـلى معـدل اسـتهلاك للفـرد مـن الميـاه في العـالم، لكنهـا تخاطـر باسـتنفاد مـوارد الميـاه العذبـة في الخمسـين عامًـا القادمـة بسـبب النمـو السـكاني وزيـادة اسـتخدام الميـاه المنزليـة.

يمكـن أن يكـون لتغـير المنـاخ تأثـير مدمـر عـلى الأمـن ونسـيج المجتمعـات مـن خـلال تأجيـج الانقسـامات الاجتماعيـة والاقتصاديـة وتقويـض الثقـة في المؤسسـات العامـة. وأفضـل تلخيـص للمشـكلة هـو الأزمـات المترابطـة التـي تتضافـر لخلـق تأثـير الدومينـو للمشـكلات عـلى المسـتوى المحـلي والوطنـي والجيوسـياسي. يبـدأ ذلـك بمؤسسـات الدولـة الضعيفـة، وينتهـي بمسـاحات غـير خاضعـة للحكـم تزدهـر فيهـا الجماعـات المسـلحة المتطرفـة والمؤسسـات الإجراميـة، مـما أدى إلى النـزوح الداخـلي للسـكان ونـزوح اللاجئـين الـذي يضمـن عـدم بقـاء أي بلـد في المنطقـة وخارجهـا.

نـدرة الميـاه والفقـر يجـبران النـاس عـلى الهجـرة إلى الـدول والمـدن المأهولـة بالسـكان بحثًـا عـن وظائـف، مـما يفـرض المزيـد مـن التكاليـف والضغـوط عـلى البنيـة التحتيـة المثقلـة بالأعبـاء. لقـد ثبـت منـذ فـترة طويلـة علاقـة أزمـات المنـاخ بالاضطرابـات الاجتماعيـة نتيجـة للهجـرة المناخيـة.

إن فشـل الدولـة، والهجـرة غـير المنضبطـة، والأماكـن غـير الخاضعـة للحكـم، تُمكّـن الجماعـات المسـلحة والإرهابيـين الذيـن يغـذون ضعـف الفقـراء مـن زيـادة صفوفهـم. يمكـن أن يتقاطـع تدهـور البنيـة التحتيـة نتيجـة سـوء الإدارة، والكثافة السـكانية، وارتفاع التكاليـف لخلـق أوضـاع يصبـح مـن الصعـب تحملهـا بالنسـبة للسـكان المحليين، لا سـيما

في فصل الصيف عندما تؤدي درجات الحرارة الحارقة ونقص الأمطار إلى فشل المحاصيل والصناعات الغذائية ومحدودية الوصول إلى المياه وكهرباء. وقد تجلى هذا في الاحتجاجات والاضطرابات على مستوى المنطقة، بما في ذلك الاحتجاجات التي هزت النخب الحاكمة من إيران إلى لبنان.

توصلت ورقة بحثية لجامعة ستانفورد عن مدى تأثير تغير المناخ على مخاطر النزاعات المسلحة إلى أن الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية وغيرها من التحولات المناخية قد أثرت على ما بين ٣٪ و٢٠٪ من الصراعات خلال القرن الماضي.

يقدر المنتدى الاقتصادي العالمي أن التقنيات الرقمية يمكن أن تخفض الانبعاثات العالمية بنسبة ١٥٪. ستوفر الرقمنة للمؤسسات في الشرق الأوسط نطاقاً ترددياً أكبر لمكافحة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن ينتجها تغير المناخ أو يؤدي إلى تفاقمها. ثانيًا، وكجزء من هذه العملية، يجب على الحكومات الإقليمية والدولية والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص زيادة التمويل للبحوث المتعلقة بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تتضاءل حاليًا مقارنة بالموارد الممنوحة للمؤسسات في الغرب.

يمكن أن يؤدي الاستثمار في البحث والوعي إلى إحداث تحول ثقافي داخل الحكومة والمجتمع يسمح بإعادة معايرة مناهج إصلاح القطاع العام وتكييف استراتيجيات الحكم الرشيد لتشجيع الابتكارات التي تخفف من التحديات المتعلقة بالمناخ [١٣].

الخلاصة

تتمتع قطاعات التصنيع في الدول العربية بتاريخ يرتكز على الاستفادة الفعالة من الموارد الطبيعية. في حين أن قطاعات التصنيع لا تزال تركّز على الإنتاج كثيف الطاقة، فقد تم إحراز تقدم كبير في النمو المحلي ونمو الصادرات.

بالنظر إلى المستقبل، سوف يستغرق الأمر وقتًا طويلاً حتى تستجيب الحكومات وشركات القطاع العام والخاص بشكل فعال للتحديات المختلفة - والتي ظهر بعضها مؤخرًا نسبيًا وبشكل غير متوقع. بشكل عام، سيكون المصنعون الذين يدركون ويستغلون التحديات والاتجاهات التي تؤثر على القطاع في وضع أفضل للاستفادة من الفرص الجديدة.

أهم المراجع

1- The World bank (2022) Manufacturing, value added (% of GDP) (no date) Data. Available at: https://data.worldbank.org/indicator/nv.ind.manf.zs (Accessed: November 19, 2022).

2- UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). Industrial Development Report 2022. Industrializing in the digital age. Vienna: United Nations Industrial Development Organization. النسخة العربية

3-Cabral, A.R. (2022) Middle East countries could attract $125bn investment by localising high-tech industries, Available at: https://www.thenationalnews.com/business/economy/202203/10//middle-east-countries-could-attract-125bn-investment-by-localising-high-tech-industries (Accessed: Nov.16, 2022).

4- Productivity growth: Alarming decline in labour productivity growth in Arab States (2022). Available at: https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_840733/lang--en/index.htm (Accessed: November 16, 2022).

5-Ibid

6- The World bank (2022), Op. cit.

7-Advantages and challenges of manufacturing in North Africa. Available at: https://proqc.com/newsletter/advantages-and-challenges-of-manufacturing-in-north-africa/ (Accessed: Nove. 16, 2022).

8-Manufacturing and productivity in Mena: A long-term perspective (no date). Available at: https://theforum.erf.org.eg/202206/03//manufacturing-productivity-mena-long-term-perspective/ (Accessed: November 16, 2022).

9-Ibid

10-UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). Industrial Development Report 2022. Industrializing in the digital age. Vienna: United Nations Industrial Development Organization.

11-Paul Wellener (2022) 2023 manufacturing industry outlook, Deloitte United States. Available at: https://www2.deloitte.com/us/en/pages/energy-and-resources/articles/manufacturing-industry-outlook.html (Accessed: November 16, 2022).

12-Scalet, S. (2022) Challenges of developing the manufacturing sector in the GCC, Challenges of Developing the Manufacturing Sector in the GCC Comments. TRENDS Research and Advisory. Available at: https://trendsresearch.org/insight/challenges-of-developing-the-manufacturing-sector-in-the-gcc/ (Accessed: November 16, 2022).

13-Alaaldin, R. (2022) Climate change may devastate the Middle East. here›s how governments should tackle it., Brookings. Brookings. Available at: https://www.brookings.edu/blog/planetpolicy/202214/03//climate-change-may-devastate-the-middle-east-heres-how-governments-should-tackle-it/ (Accessed: November 16, 2022).